

ألمانيا تخفف قيود تصدير الأسلحة إلى السعودية وتستثنى طائرات يوروفايت

وافقت الحكومة الألمانية، الأربعاء، على تخفيف قيودها على صادرات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية مع الاستمرار في منع تسليم طائرات يوروفايت، ما قد يثير غضب المملكة المتحدة التي تشارك في إنتاج الطائرة المقاتلة.

وفرفت ألمانيا حظرًا على تصدير الأسلحة إلى السعودية في عام 2018 بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وتورط الرياض في حرب اليمن، حسبما أورد تقرير نشرته صحيفة "بوليتيكو" وترجمه "ال الخليج الجديد".

وفي الأشهر الأخيرة، مارست بعض الأحزاب في الائتلاف الحكومي للمستشار أولاف شولتز، ضغوطاً، لإعادة النظر في تصدير الأسلحة إلى المملكة بعد أن توصلت إلى وقف إطلاق النار مع الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، العام الماضي.

وتعتبر صادرات الأسلحة إلى مناطق الصراع مسألة حساسة بشكل خاص لحزب الخضر، أحد شركاء تحالف شولتز، الذي يشمل أيضاً الاشتراكيين الديمقراطيين والحزب الديمقراطي الحر.

وعدلت الحكومة الألمانية عن موقفها طويلاً الأمد بعدم تزويد مناطق الحرب بالسلاح عندما وافقت العام الماضي، ولأول مرة، على إرسال أسلحتها الخاصة إلى أوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي.

وأعلن المتحدث باسم شولتز، ستيفن هيببيستريت، في بيان، التوصل إلى اتفاق بين حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر للسماح بتصدير الأسلحة إلى السعودية "في حالات محددة".

وأضاف أن هذه الأسلحة يجب ألا تستخدم في اليمن ولا يجب استخدامها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المحتملة.

وقال شولتز، الأربعاء، إن الاتفاق لا يغير موقف برلين بشأن تسليم طائرات مقاتلة إلى الرياض، وهو ما منعه ألمانيا، وأضاف في المؤتمر الصحفي الختامي لقمة الناتو في عاصمة ليتوانيا، فيلينيوس: "يمكنني أن أقول لكم: إن قرار تسليم طائرة يوروفايتير إلى السعودية ليس على جدول الأعمال في المستقبل المنظور".

فيما صرّح مسؤول حكومي ألماني، طلب عدم ذكر اسمه، بأنه "لن يكون هناك تصريح لتصدير طائرات يوروفايتير إلى السعودية في الفترة التشريعية الحالية، والتي تستمر حتى أواخر عام 2025".

لكن "بوليتيكو" أشارت إلى أن القرار الألماني "قد يزعج القرار الممكّة المتحدة، التي كانت تضغط للسماح بتسليم طائرات يوروفايتير إلى الرياض".

وأتفقت السعودية مع لندن، التي لديها بالفعل 72 طائرة يوروفايتير، على طلب 14 طائرة أخرى تم تطويرها بشكل مشترك من قبل شركة إيرباص الفرنسية الألمانية وشركة "بي أي إي سистемز" البريطانية و"ليوناردو" الإيطالية.

وتحتسب دول هذه الشركات استخدام حق النقض ضد صادرات الطائرات إلى دول أخرى، وهو ما استخدمته ألمانيا بالفعل.

ومع ذلك، قد تسمح ألمانيا بتسليم طائرة الشحن العسكرية A400M، المطورة بين عدة دول أوروبية، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، بحسب "بوليتيكو".

وشدد شولتز على أهمية التعاون في مشروعات التسلح المختلفة بأوروبا في مؤتمره الصحفي، ووصف A400M تحديداً بأنها "طائرة قد يُسمح بتصديرها".

ورحبـتـ المـتـحدـةـ باـسـمـ السـيـاسـةـ الدـفـاعـيـةـ لـحـزـبـ الـخـضـرـ الـأـلـمـانـيـ،ـ سـارـةـ نـانـيـ،ـ بـقـرـارـ عـدـمـ السـماـحـ بـتـسـلـيمـ طـائـرـاتـ مـقاـتـلـةـ إـلـىـ السـعـودـيـةـ،ـ لـكـنـهـاـ شـدـدـتـ عـلـىـ أـنـ الإـمـارـاتـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـحـصـلـ عـلـىـ A400Mـ،ـ قـائـلـةـ:ـ "ـسـيـسـتـخـدـمـونـهـاـ لـنـشـرـ الأـسـلـحـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ،ـ وـهـذـاـ سـيـقـوـضـ الـاستـقـرارـ".ـ

